الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

# احياء و اعادة تأهيل دار الكتب الوطنية

## (قطاع الثقافة)

## المديرية العامة للثقافة والتعليم العالي

### أولا : في التنظيم الإداري للمديرية :

قضى القانون رقم ١٥ تاريخ ٦/٦/ الذي احدث وزارة الثقافة والتعليم العالي بنقل مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة ومصلحة الدار الكتب الوطنية من وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة إلى المديرية العامة لهذه الوزارة المستحدثة، كما نقل إليها من وزارة الإعلام مديرية شؤون السينما والمسرح والمعارض. وقضى أيضا هذا القانون بتشكيل مجلس وطني للثقافة.

كيف حال هذه الوحدات ؟!

- مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة : انتقلت هذه المصلحة إلى وزارة الثقافة والتعليم العالي بملاك شاغر تماماً علماً بأن لهذه المصلحة صلاحيات واسعة جداً منها ما يتعلق بالشأن الثقافي وبالهيئات الثقافية في الداخل ومنها ما يتعلق بالعلاقات مع المنظمات الثقافية الدولية كالاونسكو والالكسو. وقد أوكلت رئاسة هذه المصلحة بالتكليف إلى أستاذ ثانوي هو السيد سمير سعد مراد يعاونه بعض المتعاملين الذين الحقوا به من مديرية شؤون السينما والمسرح والمعارض.

- مصلحة دار الكتب الوطنية : هذه المصلحة انتقلت أيضا إلى وزارة الثقافة والتعليم العالي بملاك شاغر وبقيت على هذه الحال إلى أن تم تعيين السيد رامز اسبر على رأسها بمرسوم اتخذ في مجلس الوزراء والحق به أيضا بعض المتعاملين من مديرية شؤون السينما والمسرح والمعارض.

- مديرية شؤون السينما والمسرح والمعارض : انتقلت هـذه المديريـة مـن وزارة الإعلام وعلى رأسها موظف يشغل هذا المركز بالتعاقد منذ اكثر من عشرين سنة. كما انتقل بانتقال هذه المديرية اكثر من مائة وعشرين متعاملاً تم تعيينهم على دفعات في ظروف مختلفة ولم يكن تعيين أكثريتهم الساحقة مبنياً على شروط وظيفية معينة وبخاصة لجهة الاختصاص. كذلك ان هذه المديرية تعرف في ملاكاتها عدداً من المدرسين المنقولين من وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة ومنهم فنانون معروفون لهم نشاطاتهم الفنية الخاصة في الوسط الفني.

هذا على صعيد الثقافة. اما على صعيد التعليم العالي فلم تعرف الوزارة أية وحدة إدارية لا على مستوى مصلحة ولا على مستوى دائرة أو قسم تهتم بشؤون التعليم العالي. فوقعت هذه الأمور على عاتق المدير العام.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى ان ثمة مشروع مرسوم لتنظيم الوزارة كان قد اعد ومشى آخذاً طريقه إلى الإقرار إلا انه توقف في مجلس شورى الدولة بعد إبداء رأي سلبي بشأنه. فأعدت الوزارة بالتعاون مع وزارة الإصلاح مشروع قانون يقضي بإنشاء مصالح ودوائر وفقاً لصلاحيات واختصاصات الوزارة وقد أرسل مشروع القانون هذا إلى مجلس الوزراء.

هذه هي حال المديرية العامة للثقافة والتعليم العالي. كانت تشكل وحدة إدارية بالاسم إلى حد بعيد من حيث جهازها الإداري في الوقت الذي كان يطلب منها الكثير.
فماذا أنجزت هذه المديرية ؟ أين لم تعمل ؟ ولماذا ؟ وما هي آفاقها ؟

**ثانياً : في عمل المديرية :**

- على الصعيد الثقافي : أخذنا بالاعتبار في عملنا على هذا الصعيد المسلمات والحقائق الآتية :

- لبنان غني بتراثه وثقافته، وعلى ضوء دستوره ونظامه العام لا بد من ان يكـــون العمل الثقافي الرسمي فيه ذا طبيعة خاصة. أي لا بد من النظر إلى الثقافة كحالـة إبداعية وليس كملف إداري بحت.
- المثقف في لبنان لم ينل كل ما يستحق وهو يستحق الكثير فلا بد من العمل علـــى تحسين وضعه المادي وتوفير الظروف التي تساعده على الإنتاج الثقافي.
- غنى لبنان الثقافي مدين للحرية وللانفتاح فيه شكلا ويشكلان الشـــرط الأساســـي لتتفتح الثقافة والإبداع لذلك لا بد من ضمان الحرية والديمقراطية للإبداع الثقافي.
- إننا في مرحلة إعادة تأسيس الدولة فلا بد في الدرجة الأولى من ثقافـــة وطنيـــة، وهذه الثقافة تستدعي قبل كل شيء تأسيس ذاكرة جماعية تمتن الروابط ما بيـــن فئات الشعب الواحد.
- التنمية الحقيقية هي التي تقوم على الإنسان ومن اجل الإنسان ولذلك يجب التنبـــه إلى البعد الثقافي للتنمية من هنا يجب العمل على ان تكون الثقافة حقـــا معرفـــة ننشرها في كل مكان لصالح الفرد والمجتمع وما أحوجنا إليها في هـــذا الزمـــن نعالج بها ما يشوب ضميرنا الفردي والجماعي.

ماذا فعلت الوزارة من كل ذلك ؟

- في الحضور الثقافي للبنان : وعت الوزارة مسؤولية إعادة الق لبنان الثقافي فـــي الداخل والخارج. لذلك لم تغب عن أية مناسبة ثقافية تدلو بدلوها في ضوء سياسة الدولة العامة وفي ضوء أحكام الدستور والقوانين وتحقيقا لهذه الغاية، قـررت ان تسهل سفر المبدعين اللبنانيين المدعوين وان بصفة شخصية للمشاركة في ندوة أو مؤتمر أو أي نشاط ثقافي وعلمي في الخارج عن طريق شراء بطاقة سفر لهم أو عن طريق أي شكل آخر من أشكال الدعم، بهدف لتأمين حضور لبناني في هـــذه المناسبات بعد ان غاب لبنان قسرا عنها خلال الأحداث.

- في دعم التراث : ويتمثل ذلك بعقد مؤتمرات عن الثقافة الشعبية، عن الشعر العامي ومعارض لصور المهاجرين اللبنانيين، كما نشير على هذا الصعيد إلى الأفلام التي أنتجتها الوزارة وقد بلغت ألان اكثر من ستين فيلم كاسيت فيديو عرضت عبر شاشات التلفزة وكان لها الوقع الجيد وهي على أنواع ثلاثة :
  - أفلام تعرف بكبار الاعلام اللبنانيين بعد ان كاد شبابنا ينساهم.
  - أفلام تعرف بالمناطق والمدن اللبنانية وتشير إلى مواقعها التراثية والثقافية.
  - أفلام تعرف بالارتيزانا اللبنانية وأخرى منها تثقفية.

وقد اعتبرنا ان بواسطة هذه الأفلام والبرامج نحافظ على تراثنا ونحييه ونحافظ على قيمنا الروحية ونعرف اللبناني على وطنه وإنجازات مبدعيه وبالتالي نهدي شبابنا الذي يشكو من تناقضات عديدة سببها أنماط ثقافية تقليدية وأخرى دخيلة مشوهة ودون المستوى المطلوب. وهذه الأفلام خلقت فرص عمل أمام المتخرجين من المعاهد المختصة بعد ان توسع انتشارها في الأونة الأخيرة. ويسعدنا ان نشير إلى الاكلاف القليلة جداً لهذه الأفلام حرصاً منا على الاموال العمومية.

- في دعم الهيئات والمجالس الثقافية : كان القصد من هذا النشاط تحويل الوطن إلى ورشة عمل ثقافية إيمانا منا بدور المؤسسات الثقافية الأهلية فقد كانت من أسباب الحنين إلى لبنان الواحد، عندما انقسم لبنان واللبنانيون على بعضهم أثناء الأحداث المشؤومة.

وقد تمكنا من تخصيص اعتمادات سنوية منذ عام ١٩٩٤ لتوزيعها في ضوء معايير معينة تبعاً لنشاط كل هيئة ثقافية.

- **في دعم الأدباء والشعراء** : دأبت الوزارة منذ تاريخ أحداثها على شراء عدد مقبول من الكتب التي تبصر النور وذلك لتشجيع مؤلفيها على التأليف ثم نعيد توزيع هذه الكتب على مكتبات الهيئات الثقافية وعلى المدارس أيضا للتشجيع على المطالعة.

- **في الفنون التشكيلية** : خطت الوزارة خطوات مهمة في القيام بجردة حول مقتنياتها من اللوحات التشكيلية اين وجدت. وارتبطت بعقد مع السيد فضول خلوف الأخصائي المعروف لترميم اللوحات التي تضررت بسبب الأحداث. كما عملت الوزارة على شراء لوحات تشكيلية تشجيعاً لأصحابها ولتكون هذه اللوحات فيما بعد نواة متحف للفنون التشكيلية. كما تجدر الإشارة إلى ان الوزارة تؤمن حضور لبنان عبر الفنانين اللبنانيين في أغلبية معارض الفنون التشكيلية في الخارج وغالباً ما تحصد الجوائز الأولى.

- في المسرح :
  - وضعنا مجلة المسرح وهي توزع مجاناً.
  - حاولنا اكثر من مرة استئجار مسرح مارون نقاش ليوضع بتصرف المسرحيين الناشئين.
  - نقدم مساعدات للمسرحيين وللفرق المسرحية اللبنانية التي تشارك في مهرجانات وانشطة مسرحية داخل وخارج لبنان.

- **في السينما** : يعرف اهل السينما ان الإنتاج السينمائي مكلف جداً. لذلك فالدعم الذي تقدمه الوزارة في هذا الحقل لا يزال محدوداً حتى ألان. غير ان الوزارة ساهمت في عدة أعمال سينمائية :
  - بدأت الوزارة بوضع مشروع لإنشاء مكتبة سينمائية.
  - ساهمت الوزارة في وضع مشروع قانون يهدف إلى إنشاء صندوق دعم السينما.
  - لحظت الوزارة في كل الاتفاقيات الثقافية مع الدول نصاً يتعلق بالنتاج السينمائي المشترك.

- دار الكتب الوطنية : ما تزال دار الكتب الوطنية تشكل الحلقة الأضعف في بنية الوزارة. وتكبر المسؤولية عندما نشير إلى ان لبنان عرف المكتبة الوطنية عام ١٨٤٨ أي قبل ان يعرف دستوره. وهو اليوم على عتبة الألف الثالث يفتقر إلى مكتبة عامة حقيقية. ويعود السبب إلى الكلفة الباهظة التي يتطلبها قيام مكتبة عامة. ما تمكنت الوزارة من القيام به حتى ألان هو نقل الكتب أو ما تبقى منها من المكان الذي وضعت فيه في الاونسكو بعد نقلها من المعرض إلى مبنى تم استئجاره لهذه الغاية في سن الفيل. حيث بدأ الفرز هناك وان بخطى بطيئة. وقد أطلقنا اكثر من مرة النداء لتشكيل لجنة أصدقاء المكتبة الوطنية على غرار ما حصل للمتحف الوطني.

- **في العلاقات مع الهيئات والمنظمات الثقافية الدولية :**

أ. في العلاقات مع الالكسو ومعهد العالم العربي :

- نظمت الوزارة مؤتمر وزراء الثقافة العرب في بيروت عام ١٩٩٤
- فاز لبنان في انتخابات مكتب اللجنة الدائمة للالكسو.
- نظمت الوزارة معرض لبنان للآثار والثقافة في معهد العالم العربي في باريس لمدة ستة اشهر ابتداء من ٢٦/١٠/٩٧ .

ب. في العلاقات مع الاونسكو : تمثلت هذه العلاقة في :

- عودة المكتب الإقليمي إلى بيروت.
- انتخاب لبنان في المجلس التنفيذي.
- فوز لبنان بأربع مراكز بارزة في المؤتمر التاسع والعشرين للاونسكو.
- اختيار بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي للعام ١٩٩٩ .
- اختيار بيروت لعقد المؤتمر الإقليمي لوزراء التعليم العالي العرب من ٢ إلى ٥/٧/٩٧ .

- اختيار بيروت لعقد مؤتمر اللجان الوطنية العربية داخل منظمة الاونسكو في ٧٥/٥/٩.
- تأسيس المركز الدولي لعلوم الإنسان في مدينة جبيل.

ت. مع الفرنكوفونية ومكتب AUPELF-UREF :

- تم اختيار بيروت مركزاً لمكتب AUPELF-UREF للدول العربية.
- اختيرت بيروت لعقد مؤتمر الهيئة العامة للجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية من ١٧ إلى ٢٠/٤/٩٧.
- اختيرت بيروت مركزاً لعقد القمة الفرنكوفونية عام ٢٠٠١ ولدورة الألعاب الفرنكوفونية عام ٢٠٠٥ .
- انتخب لبنان في المكتب الدائم لوزراء التعليم العالي الفرنكوفوني.

هذا بعض ما أنجزته الوزارة على الصعيد الثقافي وقد يكون قليلاً إنما هذا القليل الذي أنجزنا من الكثير الذي علينا ان ننجزه، ان دل على شيء فعلى وعينا لمسؤولياتنا الضخمة وللمهمات الدقيقة الموكولة إلينا.

- على صعيد التعليم العالي :

أ. وجدت هذه الوزارة نفسها أمام نظام للتعليم العالي تعددي وغير متماسك، في غياب شروط محددة تحكم مسألة الترخيص لمؤسسات التعليم العالي، علماً بأن قانون تنظيم التعليم العالي قضى بوجوب استصدار مرسوم بهذا الخصوص، مما أفسح المجال في لبنان إلى إنشاء مؤسسات للتعليم العالي ناهز عددها العشرين، استفادت جميعها من الأمر الواقع ومن خصائص المجتمع القائم ومن عوامل أخرى، بشكل يصعب معه تكوين نظرة متماسكة ومسؤولة من قبل الجهات الرسمية، فأصبح لكل مؤسسة تعليم عال خطة خاصة بها غير

مرتبطة بخطة وطنية لأن هذه الخطة كانت أساسا غير موجودة، أصبحت الجامعات في لبنان عبارة عن مجموعة جزر منشورة هنا وهناك وتكاد تكون من غير جسور أو وسائل اتصال تجمع بينها إلا في المناسبات.

ب. الحقيقة الثانية التي واجهنا تكمن في اعداد الجامعيين اعداداً غير متوازن، وجودته يرجح ان تكون غير مضمونة على العموم. عدم التوازن هذا يظهر أولا في نسبة الطلاب الذين يتابعون الدراسة في الكليات النظرية قياساً على نسبتهم في الكليات التطبيقية. ويظهر عدم التوازن أيضا في عدم الاهتمام الكافي بالتعليم الجامعي التقني والتكنولوجي، وهو تعليم أوجدته دول كثيرة نظراً لأهميته في الوقت الحاضر. أما الشك في جودة الأعداد فمرده إلى سبب الضبابية التي تسود التعليم العالي بشكل لم تعد تعرف معه العناصر المسؤولة اعتماد أية عملية تقويمية لهذا التعليم.

ت. الحقيقة الثالثة التي واجهنا هي سوء التنظيم العالي كمرفق عام. للأسف ان المفهوم اللبناني لليبرالية المتقدمة التي اتسم بها التعليم العالي في لبنان وتقاطعه مع عوامل أخرى أدى في الواقع إلى بعض النتائج السلبية ومنها : غياب وحدات إدارية على الصعيد التنظيمي ترعى شؤون التعليم العالي – خلل في ممارسة الوصاية على التعليم العالي الرسمي (الجامعة اللبنانية) – تشويش في العلاقة بين الدولة والتعليم العالي الخاص. والأمثلة على ذلك كثيرة ولا مجال لذكرها ألان.

ث. ومن الحقائق التي واجهنا عدم ملاءمة التشريعات النافذة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ولمستلزمات الثورة العلمية والتقنية. فالعصر الذي نعيش والتوقعات المستقبلية وسمات العصر القادم تضع التعليم العالي أمام تحديات جديدة. فعصرنا هذا يتسارع فيه التقدم المعرفي حيث مراكز البحوث العلمية تمدنا باستمرار بإنجازات واكتشافات علمية جديدة، بات معها من واجب التعليم العالي ان ينقل هذه المعارف في مناهجه. وهذا أمر غير سهل في دول تمتلئ برامجها بمعلومات انقضى أوانها.

ج. ومن ابرز سمات عصرنا أيضا التطور التقني السريع الذي غير في أساليب الحياة وأنماطها، فوجد التعليم العالي نفسه مدعوا لتعديل مناهجه بجوانبها النظرية والتطبيقية. وعصرنا الحاضر يشهد أيضا تبدلا وتغيرا في أسواق العمل، إذ ثمة أعمال تموت وأخرى تولد نتيجة لتطور التكنولوجيا، وهذه التغيرات تشكل بالطبع تحديات كبيرة إذا ما حافظ التعليم العالي على طابع مستقر وثابت تتحكم فيه تقاليد موروثة وذهنية لا تقبل مماشاة التطور.

هذا واقع التعليم العالي بخطوطه العريضة. وعندما أبصرت وزارة الثقافة والتعليم العالي النور حاولنا البحث في تحسين هذا الواقع وفي تحديد آفاق تطوره وفي وضع أسس السياسة الواجب إتباعها انطلاقا من إيمانا بفاعلية التعليم العالي في التنمية الثقافية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية.

نقول، في ضوء هذا الواقع، بأن لا مجال بعد الآن للجامعات التقليدية الجامدة في عالمنا المتغير. ان طبيعة وظائف الجامعة تغيرت ودورها في المجتمع تغير فلا بد إذا من تغيير في فلسفة التعليم العالي. لا بد من رسم سياسة مدروسة واقعية وواضحة لتطوير التعليم العالي في لبنان. ولا بد لهذه السياسة من مرتكزات تنطلق منها كما انها تستدعي وجود هيكلية تنظيمية مناسبة لوزارة الثقافة والتعليم العالي. ولعل أهم هذه المرتكزات :

I. المرتكز الدستوري : ان مبد حرية التعليم من المبادئ الثابتة في السياسة اللبنانية وهو مبدأ دستوري. كذلك أصبح للتعليم العالي مرتكز دستوري آخر وهو الإنماء المتوازن بوجهه الثقافي ولا يتحقق ذلك الا عن طريق المساواة وتكافؤ الفرص في التحصيل الجامعي للمواطنين وعن طريق دعم ديمقراطية التعليم.

II. المرتكز الثقافي : أية سياسة للتعليم العالي، عليها ان تضع نصب عينها هدفا مهما الا وهو إعداد المواطن بدرجة عالية من الثقافة. على هذه السياسة ان تجعل التعليم

الوزارة مشروع قانون يشترط معدل ٨٠٪ لدراسة الطب والصيدلة والحقوق. ولم يصدر هذا القانون حتى الآن.

- ساهمت الوزارة في إصدار المرسوم رقم ٩٧٤٩ تاريخ ٥/٦/٩٧ الذي يحدد شروط ومواصفات الترخيص لمؤسسات التعليم العالي وقد لحظ هذا المرسوم تأليف لجنة فنية لدراسة طلبات الترخيص من الناحية الفنية وترفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس التعليم العالي ولاول مرة في لبنان اصبح الترخيص لمؤسسة تعليم عال يخضع لمعايير فنية محددة.

ساهمت الوزارة في إصدار المرسوم رقم ٨٨٦٤ تاريخ ٢٦/٩/٩٧ الذي يحدد شروط ومواصفات الترخيص لمعاهد جامعية للتكنولوجيا.

❖ على صعيد البحث العلمي :

تساهم الوزارة في أي نشاط بحثي تقوم به الجامعة اللبنانية أو أية جامعة خاصة في لبنان. وقد كثرت هذه المؤتمرات لحسن الحظ مؤخرا، الأمر الذي يمكننا من القول ان لبنان استعاد عافيته في هذا لمجال.

كما أبرمت الوزارة اتفاقا مع الحكومة الفرنسية سمي ب Programme CEDRE ، الغاية منه دعم وتمويل المشاريع البحثية المشتركة بين باحثين من البلدين كما نتطلع إلى إنشاء حاضرة بحثية على غرار ما هو موجود في البلدان المتطورة وبخاصة فرنسا.

أما الجامعة اللبنانية فهي تابعة لوصاية الوزير مباشرة. لذلك نكتفي بالقول انه من اجل الوطن يجب ان يعمل من اجل الجامعة اللبنانية وذلك على ثلاثة خطوط.

- تأمين المستوى المطلوب للشهادة لان الجامعة اللبنانية في منافسة مع الجامعات الخاصة.
- العمل من اجل ان تبقى الجامعة اللبنانية فوق المذاهب والطوائف والمناطق.
- العمل من اجل ان تكون الجامعة اللبنانية للقادر علميا وليس للأفضل.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام